

تسريع وتيرة تحول النظم الغذائية في البحر الأبيض المتوسط موجز تنفيذي

جمعت قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية لعام 2021 مختلف الجهات الفاعلة من جميع أنحاء العالم لإصدار الإجراءات بشأن تعزيز الاستدامة والعدل على صعيد النظم الغذائية. وفي إطار هذا الجهد العالمي، قام المركز الدولي للدراسات الزراعية العليا في البحر الأبيض المتوسط ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وأمانة الاتحاد من أجل المتوسط وبرنامج النظم الغذائية المستدامة التابع ومؤسسة "بريما"، بعقد حوارين مستقلين في العام الجاري 2021 للتركيز على السمات الخاصة بالنظم One Planet لشبكة الكوكب الواحد الغذائية في أرجاء البحر الأبيض المتوسط. مع ربط 300 من الأطراف المعنية المختلفة من أكثر من 30 دولة، منها عشر منظمو حوارات الدول الأعضاء. يستند هذا الموجز إلى النتائج المنبثقة من الحوارين بغية إبراز الرسائل الأساسية بشأن النظم الغذائية في البحر الأبيض المتوسط.

الرسائل الأساسية

- تعتبر **تحولات النظم الغذائية** مدخلاً أساسياً لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها. وبينما تتوفر الحلول، تكون وسائل تنفيذها ضرورية لتحقيق النتائج المستدامة الناجحة على نطاق واسع.
- **التعاون الإقليمي** أساسي لتدعيم إجراءات التحول نحو نظم غذائية أكثر استدامة في البحر الأبيض المتوسط. من خلال مشاركة المواطنين والمجتمعات الريفية الواعية في البحر الأبيض المتوسط، من أجل تعزيز القدرة على الصمود أمام تغير المناخ والأنماط الغذائية الصحية.
- إن **الحوار المتوسطي المتعدد الأطراف** أساسي من أجل تحديد الأولويات المشتركة بناءً على الأدلة العلمية والمعارف المحلية. عن طريق حشد الأموال، لاسيما استثمارات القطاعين العام والخاص، من أجل إعادة النظر في النظم الغذائية.
- تقدم **منصة النظام الغذائي المستدام في البحر الأبيض المتوسط "SFS-MED"**، وهي مبادرة متعددة الأطراف أطلقها المركز الدولي للدراسات الزراعية العليا في البحر الأبيض المتوسط ومنظمة الأغذية والزراعة والاتحاد من أجل المتوسط، مندقى لتيسير التعاون فيما وراء وقائع القمة، عن طريق تبادل النهج المشترك بشأن تحول النظم الغذائية وتعبئة الأموال وتشجيع الاستثمارات والقدرات والابتكار، باعتبارها استجابة منهجية للتحديات التي تقف عائقاً أمام المنطقة.²

تواجه البلدان والشعوب في شتى أرجاء البحر الأبيض المتوسط تحديات متداخلة فيما بينها وترتبط بالتغيرات الديمغرافية وحالات الطوارئ المناخية وتدفقات الأغذية والسكان. تؤثر هذه القوى المحركة على النظم الغذائية في أنحاء المنطقة من خلال التغيرات التي تشهدها أنماط الاستهلاك والإنتاج وزيادة قابلية النظم الايكولوجية والتنوع البيولوجي للتأثر واتساع الهوة بين سبل عيش الشعوب والأمن الغذائي.

تنادي الأسواق وسلاسل القيمة التي يتزايد الترابط فيما بينها في أرجاء المنطقة بتعزيز الأنماط الغذائية التي تنفذ من خلال تعزيز استدامة النظم الغذائية، من المسلم به أن النظام الغذائي المتوسطي أداة لتخطي مسألة الاستهلاك والإنتاج المستدامين، من خلال إحياء التراث التاريخي والثقافي وفن الطهي في المنطقة.

ما الذي يتحول

- 1 **هناك ضرورة لأن يصبح الاقتصاد الأزرق والأخضر والدائري أعمدة للتحول المستدام.** يترتب على ذلك القيام بالاستثمارات في مجالات البحث وبناء القدرات من أجل تعزيز الممارسات المستدامة لضخار المنتجين ورواد الأعمال والمستهلكين، من خلال إضافة القيمة للمنتجات الغذائية والبقايا الغذائية، وتقليل البصمة الناجمة عن نظم إنتاج الأغذية وتجهيزها وتوزيعها على الموارد الطبيعية إلى أدنى حد.
- 2 **الإدارة المستدامة لموارد الأراضي والمياه أساسية من أجل الصمود أمام تغير المناخ.** تشمل الإجراءات الأساسية خلق الحوافز من أجل تبني حلول للصمود من خلال تحليل التكلفة/ الفوائد، ودمج الترابط بين المياه والطاقة والأغذية والنظم الايكولوجية في عملية التخطيط، من خلال إحياء نظم الزراعة التقليدية والمعرفة المحلية وتوسيع نطاق استجابة القاعدة المحلية للآثار الناجمة عن تغير المناخ على الموارد الطبيعية.
- 3 **النظام الغذائي المتوسطي أداة لتخطي مسألة الاستهلاك والإنتاج المستدامين.** يتطلب ذلك إقامة شراكات متعددة الأطراف من أجل التوعية بشأن الأبعاد الصحية والثقافية والمتعلقة بالاستدامة للنظام الغذائي المتوسطي وإرساء وضع العلامات على الأغذية على المستوى الوطني/ الإقليمي من أجل الاستجابة لاحتياجات المستهلكين من خلال معايير الجودة والاستدامة.
- 4 **المدن هي القوى المحركة لنهوج الاستدامة والمشاركة المحلية المحددة السياق.** شبكات المدن لديها إمكانية توجيه التغيير المستدام نحو سياسات غذائية محلية تركز اهتمامها على النظم الإقليمية والروابط الحضرية-الريفية، حيث يشارك المواطنون في التخطيط الإقليمي وفي سلاسل القيمة الأقصر. من خلال التحول الرقمي وزيادة إتاحة البيانات وجودتها بشأن النظم الغذائية المحلية.
- 5 **التنمية المستدامة العادلة والشاملة لسبل العيش في الريف.** إن إشراك الشباب والنساء والمجتمعات الريفية من أجل إحداث التغيير يؤدي إلى نهوج جديدة للتصميم المشترك للسياسات والإجراءات بشأن النظم الغذائية المستدامة، ويتطلب تطوير مهارات جديدة ومسارات جديدة للتدريب والحياة المهنية من أجل التأكد من قيام الانتقال إلى الاستدامة بخلق وظائف لائقة وشركات مستقرة وفرصة للوصول إلى الأسواق.

¹ مأخوذ عن الاختصار باللغة الإنجليزية لـ "النظم الغذائية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط"
² منصة النظام الغذائي المستدام في البحر الأبيض المتوسط SFS-MED هي أيضاً مشروعاً تابعاً لشبكة الكوكب الواحد One Planet والمفوضة من رؤساء الدول (في مؤتمر ريو 20+) لتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين وفقاً للهدف 12 للتنمية المستدامة وفي إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

كيف يتم التحول

1

التعاون والشراكات المتعددة الأطراف من أجل التوصل إلى النظم الغذائية المستدامة

- ◀ الحوار المتوسطي المتعدد الأطراف بشأن النظم الغذائية المستدامة أساسي لتحديد الأولويات المشتركة وتعزيز التعاون الإقليمي ووضع أهداف واضحة لإعادة النظر في النظم الغذائية.
- ◀ تشجيع الحوكمة الشاملة للجميع من أجل توفير مساحة لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط للمشاركة في الملكية المشتركة والإدارة المشتركة والتمويل المشترك للإجراءات.
- ◀ الربط بين الشبكات والمبادرات المختلفة القائمة في المنطقة بموجب رؤية مشتركة للنظم الغذائية المستدامة كأساس للعمل المتسق.

تقدم منصة النظام الغذائي المستدام في البحر الأبيض المتوسط SFS-MED منتدىً للحوار والتعاون بشأن الموضوعات ذات الأولوية من أجل التوصل إلى نظم غذائية مستدامة في البحر الأبيض المتوسط، من خلال عملها كميسر محايد لتبادل الآراء بين الأطراف المتعددة بغية تعزيز التناغم بين السياسات وبناء الثقة وتعزيز التنفيذ الفعال.

2

حشد التمويل والاستثمارات في القطاعين العام والخاص من أجل النظم الغذائية المستدامة

- ◀ إن التمويل والاستثمارات المستدامة التي تعزز مبادئ الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري أساسية من أجل بناء قدرات الأطراف المتعددة المعنية بالنظم الغذائية ورغبتها في تبني الاستدامة.
- ◀ يجب أن تتولى الخطط السياسية معالجة مسألة نقص التمويل المخصص للإجراءات المستدامة وتعزيز إصلاح السياسات التي تحسن مناخ الاستثمار حتى يسمح بدمج التمويل الخاص/ العام بشأن الحد من مخاطر الاستثمار في صغار المنتجين ورواد الأعمال العاملين في مجال النظم الغذائية المتوسطة.
- ◀ إن مشاركة بنوك التنمية (الوطنية والدولية) ضرورية، حيث أنها تقوم بدور هام في هذا التفاعل.

تقدم منصة النظام الغذائي المستدام في البحر الأبيض المتوسط SFS-MED إطاراً مثالياً لإعادة التوازن بين الاستدامة والتمويل. تتيح المشاركة في إقامة المشروعات الرئيسية والمشروعات الاستثمارية للجهات الفاعلة في مجال النظم الغذائية المتوسطة الوصول إلى التمويل وتوسيع نطاق الاستثمارات المستدامة.

3

بناء التوعية والمهارات من أجل تحول النظم الغذائية المستدامة

- ◀ يبدأ تحول النظم الغذائية المستدامة على المستوى المحلي من خلال إشراك جميع الأطراف المعنية التي يتعين تمكينها من اتخاذ القرارات بناءً على المعرفة والمعلومات والتوعية الكافية.
- ◀ ينبغي على بناء القدرات الفعال ربط الباحثين بالمنتجين ورواد الأعمال والمستثمرين والمجتمع المدني وصناع القرار، من خلال تشجيع تعديل السلوك بشأن النظم الغذائية في أرجاء المنطقة.
- ◀ إن مشاركة الشباب والنساء أمر أساسي من أجل نقل المهارات وزيادة الوعي لدى الأجيال الجديدة من خلال إشراكهم على نحو مباشر في مشروعات البحث والابتكار بغية اختبار الحلول على أرض الواقع، والتصميم المشترك لانتقال النظم الغذائية إلى الاستدامة عن طريق مختبرات السياسات ومجالس الأغذية المحلية.

تقدم منصة النظام الغذائي المستدام في البحر الأبيض المتوسط SFS-MED شبكة لبناء القدرات وتبادل المعرفة في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين للأغذية في أرجاء البحر الأبيض المتوسط.

4

البحث والبيانات والابتكار من أجل فهم النظم الغذائية وتسريع وتيرة تحولها

- ◀ ينبغي توفير المزيد من الأموال والاستثمارات الطموحة في مجال البحث والابتكار، من خلال مكافأة الباحثين المشاركين في البحوث التطبيقية والابتكارات الموجهة للأسواق.
- ◀ إن سد الفجوة بين العلم والسياسات والأعمال يقتضي الاستثمار في المهارات والوجوه المهنية المحددة، مثل وسطاء الابتكار، من أجل تيسير النظام الايكولوجي المبتكر والربط مع الاحتياجات المحلية والارتقاء بنقل المعرفة من المراكز البحثية إلى الحقول التطبيقية.

تستطيع منصة النظام الغذائي المستدام في البحر الأبيض المتوسط SFS-MED تعزيز النماذج الإقليمية لتبادل البيانات ودبلوماسية العلوم وتقديم الابتكارات الخضراء والزرقاء الشاملة للجميع والرقمية، من أجل دعم التوسع في نطاق الاستثمارات المستدامة.